م0610-01/11(05/25)/02-م(14697)

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

**الاجتماع الحادي عشر لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)**

—

**ورقة معلومات**

# المستجدات بشأن
# عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

**الأمانة العامة، 14–15 مايو/ أيار 2025**

**الأمانة العامة**
**قطاع الشؤون الاجتماعية**
**إدارة شؤون اللاجئين**
**والمغتربين والهجرة**

## ورقة معلومات حول المستجدات بشأن
## عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

---

**معلومات أساسية:**

- وفقاً لأحدث الأرقام المنشورة، يبلغ عدد اللاجئين 43,7 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى وجود 72,1 مليون نازح داخلياً، و8 مليون طالب لجوء. ويتم استضافة 71% من اللاجئين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تواجه تحديات اقتصادية وإنمائية، كما يعيش 69% من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية في دولٍ مجاورة لبلدانهم الأصلية. وعلى الرغم من الكرم الهائل الذي تبديه البلدان المضيفة والجهات المانحة، فإن الفجوة بين الاحتياجات والموارد المتاحة للوفاء بها لا تزال في ازدياد. هناك حاجة ملحة لتقاسم أكثر إنصافاً للأعباء والمسؤوليات من حيث استضافة لاجئي العالم وتوفير الدعم لهم.
- تستضيف المنطقة العربية ما يقرُب من نصف لاجئي العالم. وبحسب البيانات التي جمعتها عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المنطقة حتى أبريل 2022، فقد بلغ إجمالي عدد اللاجئين المسجلين 3,725,649 شخصاً من بينهم 170,393 طالب لجوء، بالإضافة إلى ما يقرُب من 5,9 مليون لاجئ فلسطيني تساعدهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وبحلول نهاية عام 2021، كانت البلدان العربية الثلاثة الأولى المستضيفة للاجئين هي لبنان والأردن والسودان. بينما تظل سوريا والسودان والصومال من بين الدول الأولى المصدرة للاجئين في العالم. كما سجلت المفوضية 11,268,611 نازحاً داخلياً في المنطقة، وشهدت المنطقة زيادة في عدد العائدين، حيث بلغ عددهم 1,671,733 شخصاً.

### الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في 17 ديسمبر 2018، كجزء من قرارها بشأن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث وافق على الاتفاق 181 دولة في حين اعترضت دولتان (الولايات المتحدة والمجر) وامتنعت ثلاث دول عن التصويت (ليبيا وإريتريا وليبيريا). وكانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد قامت بقيادة العملية التي أدت إلى وضع الاتفاق العالمي بعد عامين من المشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية واللاجئين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء.

.....

- تم الاستناد في وضع هذا الاتفاق إلى الدروس المكتسبة من خلال تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين (CRRF) في أكثر من 10 بلدان خلال عامي 2017 و2018، إلى جانب الدروس المستفادة من مجموعة واسعة من أوضاع اللاجئين السابقة والقائمة. كما تم الحصول على حوالي 500 مساهمة خطية من الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومساهمات فردية، تضمنت هذه المساهمات كل من: العراق ولبنان وسوريا والسعودية، بالإضافة إلى عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء.
- يهدف الاتفاق العالمي للاجئين إلى تعزيز الاستجابة الدولية لتحركات اللاجئين الكبيرة وأوضاع اللجوء التي طال أمدها، وتتمثل أهدافه الرئيسية الأربعة في: (1) تخفيف الضغوط على البلدان المستضيفة؛ (2) تعزيز قدرة الاعتماد على الذات لدى اللاجئين؛ (3) توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة؛ (4) دعم الظروف في بلدان الأصل للعودة بأمان وكرامة. ويسعى الاتفاق إلى صياغة استجابة أكثر قوة وإنصافاً لحالات التدفق الجماعي للاجئين وحالات اللجوء التي طال أمدها، ولتقديم دعم أكبر للنازحين من أوطانهم وللدول المضيفة لهم، والتي غالباً ما تكون من بين الأفقر في العالم. وقد تم تصميم هذا الاتفاق بهدف توفير نموذج قوي ومنهجي لتحسين حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- إن الاتفاق العالمي للاجئين غير ملزم بطبيعته، ويرتبط نجاحه بتولي المجتمع الدولي كله زمام الأمور واستعداد الدول والجهات المعنية من أصحاب المصلحة للإسهام في تنفيذ أهدافه ودعمه، مع أهمية مراعاة أن يتم تنفيذ الاتفاق بطرق تعزز الاتساق مع العمليات والإجراءات الأخرى المتصلة بالأشخاص المتنقلين. وعلى الرغم من طبيعته غير الملزمة، إلا أنه يوجه المجتمع الدولي ويقوده في آليات دعم اللاجئين ودعم الدول والمجتمعات التي تستضيف أعداداً كبيرة منهم، وذلك عبر تعبئة الإرادة السياسية وتوسيع قاعدة الدعم وتفعيل الترتيبات من أجل مشاركة أكثر عدالة للأعباء والمسؤوليات وبشكل يمكن التنبؤ به.
- يبني الاتفاق العالمي للاجئين على النظام القانوني الدولي القائم للاجئين ولا يستبدله، بما في ذلك اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وغيرها من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة باللاجئين وحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي نفس الوقت يعالج الاتفاق واحدة من الفجوات الرئيسية في اتفاقية 1951 التي لا تتضمن الاهتمام بموضوع التعاون الدولي بطريقة واضحة تماماً ولا تحدد الكيفية التي يتم بها تقاسم الأعباء والمسؤوليات. ويقيم الاتفاق العالمي البنيان الأساسي لاستجابة دولية النطاق أكثر قوة، وبقابلية أفضل للتنبؤ بمساراتها، وتكون أكثر مساواة في حالات تحركات اللاجئين الكبيرة.
- ينص الاتفاق العالمي للاجئين صراحةً على الدور القيادي للدول وسيادتها وأن أي آلية أو نشاط يتم تفعيله يكون بناءً على طلبها. كما تضمن الربط بين الاتفاق العالمي للاجئين والعمليات الأخرى ذات الصلة بـ"البشر في حالة التنقل" والتي يمكن أن يقصد بها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

## المنتدى العالمي للاجئين

- يعد المنتدى العالمي للاجئين أحد الآليات التي يتم متابعة واستعراض الاتفاق العالمي للاجئين من خلالها. ويُعقد المنتدى كل أربع سنوات على المستوى الوزاري، ويتم خلاله إعلان التعهدات لدعم تنفيذ الاتفاق، ويتيح المجال لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي الأربعة، واستعراض فعالية الترتيبات الجارية لتقاسم الأعباء والمسئوليات. ويتم الاستفادة في التقييم الذي يُجرى في المنتديات من نتائج العملية التي تنسقها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لقياس الأثر الناشئ عن استضافة اللاجئين وحمايتهم ومساعدتهم، وآلية تتبع تنفيذ التعهدات والمساهمات وقياس أثر الاتفاق العالمي. وتقوم الدول وأصحاب المصلحة المعنيين بتيسير المشاركة الجادة للاجئين في المنتدى العالمي. ولا يعقد الحوار السنوي للمفوض السامي لشؤون اللاجئين بشأن تحديات الحماية في السنوات التي يعقد فيها المنتدى.
- يعتبر المنتدى العالمي للاجئين فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل:
1. ***تقديم تعهدات ومساهمات ملموسة*** من شأنها تعزيز أهداف الاتفاق العالمي وتحقيق فوائد ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة.
2. ***تسليط الضوء على الإنجازات الرئيسية وتبادل الممارسات الجيدة***، سواء فيما يتعلق بحالات بلد أو إقليم معين، أو على المستوى العالمي.
- تشجع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيام الدول وأصحاب المصلحة الآخرون بعقد مشاورات على المستوى الإقليمي أو الوطني لمناقشة متابعة المساهمات المقدمة في المنتدى العالمي للاجئين، وتبادل الممارسات الجيدة.

### ➢ **المنتدى العالمي الأول للاجئين:**

- استضافت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاشتراك مع سويسرا المنتدى العالمي الأول للاجئين الذي عقد يومي 17 و18 ديسمبر/ كانون أول 2019 في جنيف، وشاركت في عقده كوستاريكا وإثيوبيا وألمانيا وباكستان وتركيا. وقد شكل المنتدى أول معلم رئيسي في عملية تنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين، وهدف إلى إعادة تفعيل الاستجابة لملايين الأشخاص الذين تعرضوا للتهجير بسبب الحروب والاضطهاد ودعم المجتمعات المستضيفة لهم.
- تمكن المنتدى من حشد المجتمع الدولي معاً في مكان واحد لإظهار التضامن مع اللاجئين حول العالم والدول والمجتمعات التي تستضيفهم، حيث شارك فيه حوالي 3,000 مشارك، من بينهم أربعة رؤساء دول أو حكومات، وأكثر من 90 مسؤولاً على المستوى الوزاري، والأمين العام للأمم المتحدة، وحوالي 55 منظمة دولية، وممثلين عن أكثر من 130 شركة ومؤسسة، وحوالي 250 منظمة من منظمات المجتمع المدني وحوالي 70 لاجئاً. وقد سبق المنتدى يوم من الفعاليات الخاصة والهامة والمكرسة لقضية اللاجئين.
- وقد شهد المنتدى حضوراً عربياً متميزاً، حيث شارك فيه ممثلون رفيعو المستوى من 21 دولة عربية، منها 9 دول ممثلة على المستوى الوزاري (الأردن، وجيبوتي، والسودان، والعراق، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا)،

كما شاركت الصومال بوفد ترأسه معالي رئيس الوزراء وضم وزيرين في عضويته، هذا إلى جانب مشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- ركز المنتدى على ستة مجالات رئيسية تتمثل في: تقاسم الأعباء والمسئوليات، والتعليم، وفرص العمل وسبل العيش، والطاقة والبنية التحتية، والحلول، والقدرة على الحماية.
- تم الإعلان خلال المنتدى عن مجموعة من التعهدات والمساهمات، حيث تم تقديم أكثر من 770 تعهداً ومساهمة من جانب مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، واستمرت التعهدات في التدفق بعد المنتدى حتى وصلت إلى 1,685 تعهداً حتى تاريخ 14 فبراير/ شباط 2023.
- وخلال المنتدى تم ***إطلاق منصات للدعم لتعزيز ثلاثة استجابات إقليمية للاجئين***، وهي: الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول في أمريكا الوسطى والمكسيك، وعملية نيروبي التي تيسرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، واستراتيجية الحلول للاجئين الأفغان.
- كما تم خلاله أيضاً ***إطلاق "فريق دعم قدرات اللجوء" و"الشبكة الأكاديمية العالمية متعددة التخصصات"***، وكلاهما يسعى إلى الاستفادة المثلى من المعارف والخبرات القائمة المتعلقة بالجوانب المختلفة لحماية اللاجئين دعماً لأهداف الاتفاق العالمي.

منذ المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019، عقدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جلسات إحاطة غير رسمية ربع سنوية كل عام لمناقشة التقدم المحرز نحو تنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين والتعهدات والمبادرات والأحداث العالمية ذات الصلة. وفي الفترة التي سبقت المنتدى العالمي الثاني للاجئين في ديسمبر/كانون الأول 2023، عقدت المفوضية أيضاً جلسات إحاطة رسمية لاطلاع أصحاب المصلحة على خطط المنتدى.

- **<u>المنتدى العالمي الثاني للاجئين:</u>**

- انعقد المنتدى العالمي الثاني للاجئين في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر/كانون الأول 2023 في جنيف بسويسرا، مع إقامة فعاليات مرتبطة به في أماكن أخرى بدأت من يوم 11 ديسمبر/كانون الأول. وقد استضافت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة السويسرية المنتدى، الذي شاركت في عقده كل من كولومبيا وفرنسا واليابان والأردن وأوغندا. وقد جاء المنتدى في وقت يشهد العالم فيه أزمات متعددة، بما في ذلك النزاعات المسلحة، والتغير المناخي، والضغوط الاقتصادية، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومع ذلك، فقد أظهر المنتدى التزاماً قوياً بتعزيز الدعم للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.
- من بين المنظمين المشاركين من المنطقة العربية "**الأردن**"، حيث يعد من أكبر الدول المستضيفة للاجئين في المنطقة، ويستضيف نحو 730 ألف لاجئ وطالب لجوء من المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعيش حوالي 81% منهم في مناطق حضرية خارج مخيمات اللاجئين، إلى جانب وجود أكثر من 2,39 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لدى الأونروا، وهو أكبر عدد من لاجئي فلسطين في جميع أقاليم الأونروا. ويعد الأردن ثاني دولة من حيث استضافة اللاجئين السوريين نسبة لعدد السكان على مستوى العالم بعد لبنان. وقد قامت الحكومة الأردنية بإدراج اللاجئين السوريين في سوق العمل في البلاد، حيث تم إصدار 62 ألف تصريح عمل للسوريين في عام 2021. وتضع هذه المبادرة الأردن في طليعة الجهود العالمية لمنح كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة إمكانية الوصول إلى فرص العمل اللائق، على النحو الذي يدعو له الاتفاق العالمي للاجئين.

- حضر المنتدى أكثر من 4000 مشارك من 168 دولة، بما في ذلك عدد من رؤساء الدول أو الحكومات، والوزراء، ورؤساء المنظمات الدولية (سواء وكالات الأمم المتحدة أم المنظمات المتخصصة)، والمنظمات التي يقودها اللاجئون، والممثلون عن المجتمع المدني، والرؤساء التنفيذيون للشركات والمؤسسات، وغيرهم، بالإضافة إلى مشاركة 10 آلاف شخص آخرين عن طريق التواصل المرئي.
- شارك في المنتدى وفود رفيعة المستوى من جميع الدول العربية الأعضاء، منها 10 دول تم تمثيلها على المستوى الوزاري أو أعلى (الأردن، وجيبوتي، والسودان، وحكومة إقليم كردستان العراق، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وموريتانيا، واليمن). كما شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بوفد رفيع المستوى برئاسة معالي السفيرة د. هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، وعضوية السيدة وزير مفوض إيناس الفرجاني، مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة.
- وقد جاءت مشاركة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلةً في صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله، دليلاً على أهمية قضايا اللاجئين بالنسبة للمنطقة العربية. وقد قام جلالته بإلقاء خطاباً رئيسياً في الجلسة الافتتاحية للمنتدى.
- استعرض المشاركون أمثلةً عن أفضل الممارسات المتبعة، فضلاً عن إعلانهم عن مساهمات وتعهدات لإحداث التغيير في حياة اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم، في مجالاتٍ مثل التعليم والوصول إلى أسواق العمل، وبناء السلام، والعمل المناخي، وإعادة التوطين.
- تم عقد جلسة رفيعة المستوى حول "تقاسم الأعباء والمسؤوليات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" ضمن فعاليات المنتدى، وذلك بمشاركة وزيري خارجية المملكة الأردنية الهاشمية أيمن الصفدي، والجمهورية اللبنانية عبدالله بوحبيب. وقد تناولت الجلسة أزمة غزة، والوضع في سوريا، والتحديات المناخية، وتراجع التمويل الإنساني.
- كان أحد الأهداف الأساسية للمنتدى هو تعزيز دعم الدول المضيفة، خاصةً منخفضة ومتوسطة الدخل، والتي تستقبل غالبية اللاجئين حول العالم. حيث شهد المنتدى إعلانات متعددة من الحكومات والجهات المانحة لدعم هذه الدول عبر تمويل المشاريع التنموية والاقتصادية التي تشمل اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وقد تم إعلان تعهدات لتعزيز الشراكة بين الدول المانحة والدول المضيفة من خلال آليات تمويل جديدة تهدف إلى تقليل الضغط على موارد الدول المضيفة.
- وتضمنت المبادرات المبتكرة تعهداً متعدد الأطراف بشأن الحماية الرقمية من قبل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، للمساعدة في الحول دون التأثيرات المؤذية لخطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة والمضللة.
- كان للمنطقة العربية دور محوري في المنتدى العالمي للاجئين 2023، سواء من خلال التعهدات المالية أو المبادرات السياسية والاقتصادية. وكان هناك تركيز خاص على تقاسم الأعباء، وتعزيز الإدماج، ودعم الحلول المستدامة للاجئين والمجتمعات المضيفة في المنطقة.
- وفي ختام المنتدى، أشاد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو جراندي بالتصميم على التضامن الذي أظهره المشاركون الذين تعهدوا – رغم الانقسامات والأزمات العالمية – باتخاذ خطوات جوهرية نيابة عن اللاجئين والبلدان المضيفة لهم. كما أشار إلى أن هناك العديد من "المحطات القاتمة" خلال الأيام الثلاثة للمنتدى، بدءاً من مقتل أعداد كبيرة من المدنيين في غزة، مروراً بالنزوح الجديد الناجم عن الصراع والعنف في السودان، وانتهاءً بميانمار. كما أكد جراندي على أنه يجب ألا يتحول ما يحدث في غزة ويعتبر أزمة نزوح ضخمة إلى أزمة أخرى من أزمات

اللاجئين. وقد قام بتوجيه نداءً خاصاً جداً لدعم الأونروا، لأن الاحتياجات الماسة في غزة يجب أن يتم تمويلها بالكامل، ويجب أيضاً تمويل برامجها وعملياتها الأساسية والمنقذة للحياة في أماكن أخرى من المنطقة.

## اجتماعات المسئولين رفيعي المستوى (HLOM)

- وفقاً للاتفاق العالمي للاجئين، تُعقد اجتماعات المسئولين رفيعي المستوى مرة كل سنتين في فترة ما بين المنتديات بالتزامن مع حوار المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تحديات الحماية، بهدف إجراء "استعراض منتصف المدة"، وتيسير عملية التقييم الدورية، وتكون هذه الاجتماعات مفتوحة لمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين.

➢ **<u>الاجتماع الأول للمسئولين رفيعي المستوى:</u>**

- عُقد الاجتماع الأول للمسئولين رفيعي المستوى يومي 14 و15 ديسمبر/ كانون ثاني 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي، وتضمن: **جلسة عامة** قامت فيها الدول وأصحاب المصلحة المتعددين بعمل مداخلات لعرض التقدم والتحديات والمجالات المحتاجة إلى دعم وإعلان الالتزامات؛ **وأربع جلسات لأصحاب المصلحة المتعددين** ركزت على أهداف الاتفاق العالمي للاجئين؛ **وجلسة ختامية** لخصت المجالات الرئيسية التي تستلزم تعزيز المشاركة للعمل نحو تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي. كما تم عقد مجموعة من **الأحداث الجانبية** على هامش الاجتماع.
- شارك في الاجتماع أكثر من 1,500 مشارك عبر الإنترنت، بما في ذلك كبار المسؤولين وممثلي القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، كما تمت دعوة أكثر من 130 لاجئاً.
- هدف الاجتماع إلى تقييم العمل الذي تم إنجازه لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي للاجئين والحفاظ على الزخم نحو تحقيقها، وكانت المشاركة فيه على مستوى كبار المسؤولين، كما تم تمثيل العديد من الدول من قبل الوزير المسئول عن شؤون اللاجئين.
- مثل الاجتماع فرصة للمجتمع الدولي لـ: (1) تقييم الجهود المبذولة لتخفيف الضغط على البلدان المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين، بما في ذلك من خلال دعم الأدوات والبرامج الإضافية للاجئين والمجتمعات المضيفة؛ (2) التعرف على مدى قدرة اللاجئين على تحقيق الاعتماد على الذات، ومستوى أدائهم وتأقلمهم مع المجتمعات المضيفة لهم من الناحية الاقتصادية، مما يتيح لهم المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المضيفة لهم والمساهمة في إعادة بناء بلدانهم إذا تمكنوا من العودة؛ (3) إدراك أن العديد من المساعي لتسهيل الحلول قد تأخرت بسبب قيود السفر وغيرها من القيود أثناء جائحة كوفيد-19، وأهمية هذا الاجتماع لاستعراض الجهود المستمرة أو التي تم تكييفها، والاحتياجات المطلوبة لتعزيز حلول البلدان الثالثة لإعادة التوطين والمسارات التكميلية، ودعم الظروف في بلدان المنشأ من أجل العودة الطوعية المستدامة في أمان وكرامة.
- تضمنت أولويات الاجتماع: توسيع نطاق الدعم المقدم للاجئين والدول المستقبلة لهم؛ وتعزيز تنفيذ التعهدات التي تم القيام بها في المنتدى العالمي الأول للاجئين؛ وتوجيه الجهود إلى المناطق التي تحتاج إلى مزيد من الدعم.

- يتم ربط نتائج اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى مع المنتدى العالمي الثاني للاجئين من خلال تجميع التوصيات الصادرة عن جلسات الاجتماع وتلخيصها في وثيقة واحدة للنتائج والمخرجات تشكل ركيزة في إعداد الاستراتيجية والتوجيهات حول تطوير التعهدات للدورة التالية من المنتدى العالمي للاجئين، وتكون هذه الوثيقة عبارة عن ملخص تقوم المفوضية بإعداده.
- في إطار التحضير للاجتماع، تم عقد مجموعة من الفعاليات الإقليمية والمواضيعية وتقييم أصحاب المصلحة وتحديثات بشأن التعهدات التي تم القيام بها في المنتدى العالمي الأول للاجئين على مدار العام، ثم تم عقد ***خمس موائد مستديرة تحضيرية*** في نهاية العام لتقديم نتائج هذه الفعاليات. وقد شارك أكثر من 1,800 مشارك في اجتماعات الموائد المستديرة الخمس (حوالي 300 مشارك في كل مائدة مستديرة). ركزت هذه الموائد المستديرة على تقرير مؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين، والتمويل، والشراكات، والاعتماد على الذات، والحلول. وقد تم تحديد عشرين توصية رئيسية وإجراءات متابعة لتوجيه مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين ووضع التعهدات والمساهمات للمنتدى العالمي للاجئين 2023.

- **<u>الاجتماع الثاني للمسئولين رفيعي المستوى:</u>**

- سيعقد الاجتماع الثاني للمسؤولين رفيعي المستوى 2025 في الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر/ كانون أول 2025. وسيستند هذا الحدث إلى جهود التقييم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، للحفاظ على الزخم وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات التي تم التعهد بها في المنتدى العالمي للاجئين (GRF) نحو النهوض بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وتحديد الخطوات التالية في الفترة التي تسبق المنتدى العالمي للاجئين في عام 2027.
- تشمل أولويات اجتماع المسئولين رفيعي المستوى لعام 2025: توسيع نطاق الدعم للاجئين والدول التي تستقبلهم؛ والمضي قدماً في تنفيذ التعهدات المقدمة كجزء من المنتديات العالمية للاجئين بما في ذلك من خلال إطار التعهدات المتعددة الأطراف؛ بالإضافة إلى توجيه الجهود نحو المناطق التي تحتاج إلى مزيد من الدعم.
- وتقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعقد اجتماعات عالمية غير رسمية ربع سنوية كل عام لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والتعهدات والمبادرات والأحداث العالمية ذات الصلة. وتعمل الاجتماعات التحضيرية الثلاثة الأولى في عام 2025 كآليات استشارية لتوضيح الهدف والبرنامج والنتائج المرجوة من اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى، مع تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات، كما سيقوم الاجتماع الأخير المزمع عقده في 18 نوفمبر/ تشرين ثاني 2025 قبل اجتماع المسئولين رفيعي المستوى باطلاع أصحاب المصلحة على التحديثات التحضيرية النهائية واللوجستيات المتعلقة بالحدث.

**مؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين**

- حدد الاتفاق العالمي للاجئين أنه يجب تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الأربعة للاتفاق العالمي من خلال المؤشرات، التي تعد أدوات لتوجيه ترتيبات تقاسم الأعباء والمسئوليات. وقد نشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين في 2 يوليو/ تموز 2019 ***إطار عمل مؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين***، وذلك بعد مشاورات مكثفة بين أصحاب المصلحة المتعددين. وهو يتألف من 15 مؤشراً تم تحديدها في إطار 8 نتائج مرتبطة بأهداف الاتفاق العالمي للاجئين.

- يعد تقرير مؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين جزءاً من عملية المتابعة والاستعراض الموضحة في الاتفاق، وهو وسيلة لقياس واستدامة التقدم نحو تحقيق الأهداف الأربعة للاتفاق، استناداً إلى إطار مؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. يصدر التقرير كل عامين، ومثله مثل إطار عمل المؤشرات، لا يدعي هذا التقرير أنه شامل. فهو ليس سوى أداة واحدة لإبلاغ التقييم الدوري للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين يتم استكمالها من خلال أدوات أخرى، مثل تتبع التعهدات المعلنة في المنتديات العالمية للاجئين.

➢ **<u>تقرير مؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين لعام 2021:</u>**

- تم إطلاق التقرير الأول الخاص بمؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين أثناء حدث خاص عُقد في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، قبل وقت قصير من اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى. وسعى تقرير المؤشرات الأول إلى ملء إطار عمل المؤشرات المتفق عليه من أجل قياس ومواصلة التقدم نحو أهداف الاتفاق ومبدأها الشامل لتقاسم الأعباء والمسؤوليات. واستعرض التقدم المحرز في السنوات الخمس منذ اعتماد إعلان نيويورك في عام 2016، مما ساعد في توجيه المناقشات التي أدت إلى التوصيات الرئيسية العشرين من اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى. وأظهر التقرير أنه في حين تم إحراز تقدم ملموس نحو أهداف الاتفاق العالمي للاجئين، إلا أن هناك حاجة إلى مشاركة أعباء ومسؤوليات أكثر إنصافاً ويمكن التنبؤ بها بشكل ملحوظ الآن وفي السنوات القادمة.
- سعى التقرير إلى تطبيق وتعزيز استخدام بيانات جيدة وقابلة للمقارنة وفي الوقت المناسب بناءً على المعايير والممارسات الإحصائية الدولية. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 على جمع البيانات لهذا التقرير الأول، فعلى سبيل المثال لم يكن ممكناً إجراء المسوحات التقليدية وجهاً لوجه كما كان مخططاً لها. وقد كشف ملء إطار عمل المؤشرات عن فجوات مهمة في البيانات.
- قدم التقرير أدلة على إحراز تقدم ملموس نحو أهداف الاتفاق العالمي، بما في ذلك: الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لحالات اللاجئين في البلدان ذات الاقتصادات النامية؛ المزيد من الشراكات لدعم الاستجابات الشاملة للاجئين؛ تعزيز الوصول القانوني إلى العمل اللائق وحرية التنقل وأنظمة التعليم الوطنية؛ التنفيذ الفعلي لتدابير السياسة التي تخفف من حدة الفقر وتأثيرات الوباء على اللاجئين والمجتمعات المضيفة؛ والمزيد من اللاجئين الذين حصلوا على أحد الحلول الدائمة (إعادة التوطين، والعودة الطوعية، والاندماج المحلي) بين عامي 2016 و2020 مقارنة بالسنوات الخمس السابقة.
- كما أظهر التقرير أن حجم العبء والمسؤولية لتوفير الحماية الدولية للاجئين والدعم المادي الملموس لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة قد استمر في النمو منذ اعتماد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين عام 2016. وبالرغم من ذلك، فإنه بحلول نهاية عام 2020، استمرت استضافة تسعة من كل عشرة لاجئين في بلدان ذات اقتصادات نامية، مما يتطلب مزيداً من تقاسم الأعباء والمسئوليات.

- كما أوضح التقرير أن هناك عدة اتجاهات غير متوافقة مع أهداف الاتفاق العالمي للاجئين تحتاج إلى معالجة، حيث انخفض العدد السنوي للاجئين الذين يحصلون على حلول دائمة بشكل مستمر ووصل إلى مستويات منخفضة تاريخياً، كما أن هناك أدلة على تدهور الاعتماد على الذات ومرونة كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في سياق الوباء.
- أشار التقرير كذلك إلى مجموعة من النقاط الهامة منها: زيادة التمويل الدولي لأوضاع اللاجئين في البلدان ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل؛ وضرورة إحداث تقدم في التعليم الشامل وقابلية هذا الأمر للتنفيذ؛ والحاجة إلى مزيد من الدعم الموجه للحد من الفقر والتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 على اللاجئين والمجتمعات المضيفة؛ والحاجة إلى زيادة حلول البلدان الثالثة من خلال إعادة التوطين والمسارات التكميلية لتحقيق هدف الاتفاق العالمي لتقاسم الأعباء والمسئوليات؛ وكشف جائحة كوفيد-19 عن فرص تسريع تنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين من خلال تطوير أساليب مبتكرة (مثل أنظمة التعليم الرقمية، واستخدام التكنولوجيا والمرونة البراجماتية للم شمل الأسرة وإعادة التوطين ومسارات القبول التكميلية)؛ ووجود حاجة إلى تحسين التعاون بين العاملين في المجالات السياسية والإنسانية والتنمية والسلام في بلدان المنشأ؛ والحاجة إلى تعزيز إطار عمل مؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين خاصةً من خلال نهج أصحاب المصلحة المتعددين والشراكة الذي يهدف إلى زيادة إدماج اللاجئين والمجتمعات المضيفة في جهود جمع البيانات على المستويين الوطني والدولي.

➢ **<u>تقرير مؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2023:</u>**

- يواصل التقرير الصادر عام 2023 متابعة واستعراض التقدم المحرز منذ عام 2016 نحو المبدأ الأساسي لتقاسم الأعباء والمسؤوليات بشكل عادل يمكن التنبؤ به لتحسين وضع اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وقد تم تصميمه للمساهمة في قاعدة البيانات لتوجيه المناقشات وتطوير التعهدات والمساهمات في المنتدى العالمي للاجئين الذي عقد في ديسمبر/ كانون أول 2023. حيث سلط التقرير الضوء على بعض الأمثلة على التقدم المستدام في جميع الأهداف الأربعة للاتفاق العالمي للاجئين.
- يعتمد التقرير على بيانات وتحليلات جمعها شركاء مختلفون، بما في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ويهدف إلى تقييم مدى نجاح المجتمع الدولي في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي. ويعكس التقرير الحاجة الملحة إلى تحرك دولي أكثر جرأة وفعالية لمعالجة أزمة اللاجئين المتفاقمة.
- تضمن الفصل الأول الخاص بالنتائج والتوصيات الرئيسية، تحديد مجالات عمل رئيسية يندرج تحت كل منها مجموعة من النتائج والتوصيات. تتمثل هذه المجالات في النقاط التالية:

1. إن مشكلة اللاجئين المتزايدة يمكن معالجتها بشكل أكثر فعالية باستخدام الاتفاق العالمي للاجئين كنموذج، ولكن فقط من خلال تكثيف الجهود على جميع المستويات دون تأخير.
2. هناك حاجة إلى قاعدة دعم أوسع وأكثر تناسقاً لتعزيز الموارد والاستثمار الاستراتيجي والمشاركة في حالات اللاجئين، وخاصةً في البلدان المنخفضة الدخل.
3. إن تسريع العمل والاستثمار لتعزيز الفرص الاقتصادية والتعليم والحماية الاجتماعية لجميع اللاجئين ومجتمعاتهم المضيفة، وخاصة الأفراد الأكثر استبعاداً، هو المفتاح للحد من مستويات الفقر.

4. إن الالتزامات متعددة السنوات والدعوة المنسقة بين قاعدة أوسع من البلدان والشركاء لاتزال ضرورية لتحقيق أهداف حلول البلدان الثالثة للاجئين.
5. هناك حاجة إلى تعزيز المشاركة من خلال العلاقة الإنسانية والتنموية والسلام من أجل تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية المستدامة وإعادة الإدماج.
6. إن الإجراءات السريعة والجهود المنسقة الموسعة عبر جميع الأهداف الأربعة للاتفاق العالمي للاجئين، وقاعدة الدعم الأوسع نطاقاً يمكن أن تساعد في جعل تقاسم الأعباء والمسؤوليات بشكل عادل أكثر واقعية.
7. إن التعهدات المقدمة من أصحاب المصلحة المتعددين في المنتدى العالمي للاجئين تحتاج إلى تحديد الطموح السياسي لأجندة الحماية والحلول للأعوام الأربعة المقبلة.
8. يعد الاستثمار في البيانات أمراً أساسياً لإحراز تقدم في حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

- ويمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصل إليها التقرير فيما يلي:

1. تزايد أعداد اللاجئين بشكل يفوق الحلول المتاحة، حيث يعيش ثلاثة من كل أربعة لاجئين في دول منخفضة أو متوسطة الدخل بالقرب من بلدانهم الأصلية. ولا تزال استجابة المجتمع الدولي غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة على الرغم من الجهود المبذولة.
2. هناك توزيع غير عادل للأعباء والمسؤوليات، حيث أن الدول ذات الدخل المنخفض مازالت تتحمل العبء الأكبر من استضافة اللاجئين، بينما الدول ذات الدخل المرتفع تستضيف عدداً أقل مقارنة بقدراتها الاقتصادية. ولم يتم تحقيق تقدم كافٍ في التوزيع العادل للمسؤوليات، مما يستدعي توسيع قاعدة الدعم الدولي.
3. ضرورة توسيع مصادر التمويل وتعزيز الاستثمار، حيث أن أكثر من ثلثي المساعدات الإنمائية الرسمية جاءت من خمسة مانحين رئيسيين فقط، مما يشير إلى الحاجة إلى توسيع مصادر التمويل وضمان استدامتها. كما أن معظم هذه المساعدات لا تزال موجهة نحو الاستجابة الإنسانية قصيرة المدى بدلاً من الاستثمار في حلول طويلة الأجل تساعد اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم.
4. تعزيز فرص العمل والتعليم للاجئين، فرغم تحسن السياسات القانونية التي تسمح للاجئين بالعمل، إلا أن العديد من العقبات لا تزال قائمة، مثل صعوبة الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية والقيود على حرية التنقل. وفيما يتعلق بالتعليم، فهناك تحسن طفيف، حيث تم تسجيل ما يقرب من نصف الأطفال اللاجئين في أنظمة التعليم الوطنية، لكن العوائق مثل الفقر والتمييز لا تزال تمنع العديد من الأطفال من الدراسة.
5. ضرورة تسريع إعادة التوطين وتوسيع المسارات القانونية، حيث أنه لا يزال هناك تباين كبير بين الاحتياجات الفعلية وفرص إعادة التوطين المتاحة، حيث 91% من اللاجئين الذين تم توطينهم ذهبوا إلى 10 دول فقط.
6. الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأجل للعودة الطوعية، حيث أن أعداد العائدين طوعاً لا تزال أقل بكثير من عدد النازحين الجدد. كما أن هناك حاجة إلى استثمارات أكبر في البلدان الأصلية لتوفير بيئة آمنة ومستدامة للعائدين، مع ضرورة ضمان حصولهم على وثائق قانونية وهوية معترف بها.

7. أهمية توفير البيانات والابتكار في دعم سياسات اللاجئين، فبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه في جمع البيانات المتعلقة باللاجئين، لكن لا تزال هناك فجوات كبيرة في توفير بيانات دقيقة ومحدثة. وسيؤدي تحسين جودة البيانات إلى سياسات أكثر فعالية وشمولية.

- وقد تضمن التقرير بعض التوصيات الرئيسية للتحرك الدولي، أبرزها: توسيع قاعدة المانحين وزيادة الاستثمارات طويلة الأجل لدعم إدماج اللاجئين في الاقتصادات المحلية؛ تعزيز الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لإيجاد حلول مستدامة؛ الضغط من أجل سياسات أكثر إنصافاً في توزيع اللاجئين وإعادة التوطين؛ ضمان وصول اللاجئين إلى حقوقهم الأساسية في العمل والتعليم والرعاية الصحية؛ تعزيز جهود بناء السلام والتنمية في البلدان الأصلية لضمان عودة طوعية آمنة ومستدامة للاجئين.

## التعهدات والمساهمات والممارسات الجيدة

- وفقاً للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فإنه يتم إعلان تعهدات ومساهمات ملموسة خلال المنتدى العالمي للاجئين الذي يتم خلاله أيضاً بحث الفرص والتحديات والطرق التي يمكن من خلالها تعزيز تقاسم الأعباء والمسئوليات. وقد تم تخصيص المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019 لتلقي التعهدات والمساهمات الرسمية، وتتيح المنتديات اللاحقة فرصة ليس فقط لتقديم تعهدات جديدة، ولكن أيضاً لتمكين الدول وأصحاب المصلحة المعنيين من تقييم تنفيذ تعهداتهم السابقة والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي. ويستكمل ذلك خلال اجتماعات المسئولين رفيعي المستوى التي تُعقد كل سنتين بين المنتديات.
- خلال المنتدى العالمي الأول للاجئين، تم الإعلان عن مجموعة من التعهدات والمساهمات، حيث تم تقديم أكثر من 770 تعهداً ومساهمة من جانب مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، واستمرت التعهدات في التدفق بعد المنتدى حتى وصلت إلى 1,685 تعهداً حتى تاريخ 14 فبراير/ شباط 2023، حيث تلقت المفوضية تحديثات بشأن تنفيذ 821 اعتباراً من نهاية عام 2021 بعد اجتماع المسئولين رفيعي المستوى، وتم الإبلاغ عن 75% منها على أنها قيد التنفيذ وتم الوفاء بـ 162 تعهد. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم 231 تعهداً جديداً من خلال لوحة متابعة التعهدات والمساهمات.
- وقد قدم القطاع الخاص أكثر من 200 تعهد ومساهمة، وأبدت الدول والجهات الفاعلة الأخرى التزاماً واعداً بتوسيع نطاق توفير حلول الدول الثالثة من خلال تقديم قرابة 100 تعهد. كما تم الإعلان عن تمويل إضافي كبير للاستجابات الخاصة باللاجئين والالتزام بالاستخدام الفعال والكفء للموارد، وتم أيضاً إحراز تقدم ملحوظ في مجال توسيع فرص حصول اللاجئين على التعليم (أكثر من 130 تعهد).
- عملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومات والشركاء الآخرين لتسهيل مطابقة التعهدات، أو الاقتران بين تعهدات سياسة الدولة المضيفة مع تعهدات الدعم المالي والمادي والتقني لتنفيذها. والمطابقة هي عملية المزاوجة بين تعهد الدول المضيفة بتيسير إدماج وحماية ودعم اللاجئين بشكل أكبر، والتعهدات التي سجلتها الجهات المانحة، وذلك لتوفير الدعم المالي أو العيني أو التقني المطلوب لتنفيذ هذه التعهدات. ويمكن أن تسهم

المطابقة في تقاسم المسؤولية بشكل هادف إلى جانب التنفيذ الفعال للتعهدات. وقد أكدت عملية المراجعة والاستعراض التي تم إجراؤها في اجتماع المسئولين رفيعي المستوى عام 2021 على الحاجة إلى زيادة مشاركة الدول المانحة والشركاء الآخرين لدعم المطابقة.

- ووفقاً للمذكرة التوجيهية التي أصدرتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قبل المنتدى العالمي الأول للاجئين بشأن التعهدات والمساهمات والممارسات الجيدة، يجوز للدول وأصحاب المصلحة الآخرين تقديم تعهدات ومساهمات وتبادل الممارسات الجيدة – بشكل فردي أو مشترك – فيما يتعلق بأهداف الاتفاق العالمي للاجئين في المنتدى العالمي للاجئين. ويمكن أن تشمل التعهدات والمساهمات والممارسات الجيدة: مساعدات مالية ومادية وتقنية؛ أماكن لإعادة التوطين ومسارات تكميلية للقبول في بلدان ثالثة؛ إجراءات أخرى اختارت الدول وأصحاب المصلحة الآخرون اتخاذها (مثل سياسات تشجيع إدماج اللاجئين، أو إطلاق المبادرات ذات الصلة).
- التعهدات والمساهمات والممارسات الجيدة من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للاجئين، وتوسيع قاعدة الدعم إلى ما وراء البلدان وأصحاب المصلحة الذين ساهموا تقليدياً في قضية اللاجئين، والاستجابة للاحتياجات المحددة لها وأن تأتي بفوائد ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة. ويجب أن يتم تطوير التعهدات والمساهمات وتنفيذها بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك اللاجئين والسكان المضيفين، وأن تأخذ بعين الاعتبار نواحي العمر والجنس والإعاقة والتنوع، وأن تعمل على إحداث فرق إيجابي مستمر في حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- يتم تشجيع المساهمات والممارسات الجيدة في ***مجالات ترتيبات تقاسم الأعباء والمسؤوليات*** (من خلال التمويل والاستخدام الفعال والكفء للموارد، والنهج الإقليمية ودون الإقليمية، ومنصات الدعم، والبيانات والأدلة، والوقاية ومعالجة الأسباب الجذرية)؛ ***والمجالات التي تحتاج إلى الدعم*** المتمثلة في: التعليم، وفرص العمل وسبل العيش، والطاقة والبنية التحتية، والحلول، وقدرات الحماية. ومن شأن الممارسات الجيدة أن تكون سهلة التعلم وقابلة للتنفيذ ولديها القدرة على التكيف ويمكن محاكاتها وتوسيع نطاقها، كما يجب أن تسلط الضوء على الفرص لتحقيق أعلى قدر ممكن من الاستخدام الفعال والكفء للموارد، وأن تعمل على إلهام أو تشكيل أساس لمساهمات أخرى يتم الإعلان عنها في المنتديات العالمية للاجئين.
- ***على المستوى الإقليمي أو الوطني***، قد تفكر الدول أو المنظمات الإقليمية في عقد مشاورات شاملة للحكومة و/ أو أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة حيثما أمكن ذلك، لمناقشة الأولويات وتحديد أنواع المساهمات الممكن تقديمها دعماً لهم. ***وعلى المستوى العالمي***، يمكن للدول وأصحاب المصلحة الآخرين أن يشاركوا في رعاية أحد المجالات التي تحتاج إلى دعم، بهدف حشد المساهمات وتحديد الممارسات الجيدة. وستقوم المفوضية بتقديم المشورة والدعم للدول وغيرها من أصحاب المصلحة في هذه الجهود.
- كما أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نماذج عن النتائج والتعهدات، تهدف إلى إيجاد مؤسسات وقدرات قوية من شأنها تمكين وتعزيز حماية اللاجئين ورفاه المجتمعات المضيفة لهم بدعم من مجموعة من الجهات الفاعلة، وتتضمن: تعزيز التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها؛ الأطر القانونية والسياسات (الانضمام إلى الاتفاقيات

ذات الصلة ومراجعة السياسات والتشريعات)؛ تعزيز قدرات سبل اللجوء؛ تعزيز استجابة الحماية والمؤسسات الوطنية؛ مشاركة كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في كافة مستويات التخطيط والاستجابة.

- **<u>التعهدات المقدمة في المنتدى العالمي الثاني للاجئين:</u>**

- شهد المنتدى العالمي الثاني للاجئين، الذي عقد في ديسمبر/ كانون اول 2023، تقديم أكثر من 1750 تعهداً لدعم اللاجئين ومجتمعاتهم المضيفة، بزيادة كبيرة عن المنتدى السابق في 2019، بما في ذلك 47 تعهداً متعدد الشركاء ومحدد التكاليف، بقيادة مشتركة من قبل الحكومات والشركاء الآخرين، ما يمثل التزاماً متعدد الأطراف يساهم في النتائج الرئيسية المتفق عليها للمنتدى. وتم الإعلان عما يقدر بنحو 2.2 مليار دولار من الالتزامات المالية الجديدة من قبل الدول والجهات الفاعلة الأخرى.
- تضمنت هذه التعهدات والالتزامات ما يلي:
  1. إعادة توطين مليون لاجئ بحلول عام 2030 وتوفير مسارات بديلة لبلدان ثالثة لثلاثة ملايين آخرين؛
  2. تقديم مليون ساعة من الخدمات القانونية والاستشارية المجانية على مدى أربع سنوات؛
  3. توفير الفرص في برامج العمل والمستويات التعليمية لـ 200,000 لاجئ؛
  4. دعم أكثر من مليون لاجئ ومضيفيهم من خلال مبادرات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.
- قدمت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 64 تعهداً من قبل الدول والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك جامعة الدول العربية، إلى جانب مشاركة قوية من المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما قدمت بعض الحكومات العربية 24 تعهداً تشمل تونس، والجزائر، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، وقد ركزت هذه التعهدات على مجالات مثل التعليم، وبناء السلام، والصحة، والإدماج الاقتصادي، والحماية. وكانت الحكومات هي الجهة الرئيسية التي قدمت التعهدات، تليها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.
- وقد شاركت المملكة المغربية في قيادة التعهد المشترك حول إدماج اللاجئين في النظام الصحي الوطني، وشاركت جمهورية مصر العربية في قيادة التعهد المشترك حول بناء السلام ومنع النزاعات. كما كانت مؤسسة قطر الخيرية أكبر جهة مانحة من القطاع الخاص في المنطقة، حيث قدمت تعهداً بقيمة 105 مليون دولار لدعم الإدماج الاقتصادي والتعليم.
- كما تم التركيز على إدماج اللاجئين في الأنظمة الوطنية للدول المضيفة، بما يشمل التعليم، الصحة، سوق العمل، والحماية الاجتماعية، حيث تم تخصيص 600 مليون دولار لدعم المبادرات التعليمية للطلاب اللاجئين، والتزمت بعض الدول والمنظمات بتوسيع الوصول إلى أسواق العمل، والإعلان عن دعم أكثر من 300,000 لاجئ بمبادرات اقتصادية بحلول عام 2027، والالتزام بتوفير أكثر من 5000 فرصة إعادة توطين بحلول 2025 كجزء من خارطة طريق نحو تحقيق أهداف إعادة التوطين بحلول 2030، بالإضافة إلى التعهدات التي تم تقديمها لتعزيز الظروف المناسبة لعودة اللاجئين إلى أوطانهم بأمان وكرامة. كما تم التركيز على تعزيز الأنظمة الوطنية للجوء وضمان وصول اللاجئين إلى الحماية الدولية، من خلال تطوير قدرات الدول في إدارة طلبات اللجوء بشكل أكثر فعالية. كما تم الإعلان عن مبادرات لتعزيز الاستجابة الإقليمية لأزمات اللاجئين، بما في ذلك دعم استجابة الأزمة السودانية. كما ركز

المنتدى على الابتكار والشراكات الجديدة، حيث تم إطلاق مبادرات تعاونية بين الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني لتعزيز استخدام التكنولوجيا لدعم اللاجئين، والتعهد باستثمارات بملايين الدولارات في برامج التحول الرقمي لتسهيل وصول اللاجئين إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

**جهود الأمانة العامة لمتابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين**

- تقوم الأمانة العامة بإعداد ***أوراق معلومات وملفات وثائقية*** حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وعملية متابعة تنفيذه، لاطلاع الدول على المستجدات بهذا الشأن بصفة مستمرة. ويتم تعميم هذه الوثائق على مندوبيات الدول الأعضاء وكذلك نقاط اتصال الدول الأعضاء لدى عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP.
- يتم تخصيص جلسات خلال ***الاجتماعات العادية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء*** لمناقشة "المستجدات بشأن الاتفاق العالمي للاجئين"، تشارك فيها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، حيث تقوم باطلاع المشاركين على المستجدات بهذا الشأن، وتتيح الفرصة للنقاش بين ممثلي المفوضية والدول الأعضاء المشاركين في الاجتماع. وفي هذا الإطار، يناقش ***الاجتماع الحادي عشر لعملية التشاور*** (مايو/ أيار 2025) على جدول أعماله "عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على المستوى العالمي والإقليمي، وتعهدات المنطقة العربية".
- شاركت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في ***المنتدى العالمي الأول للاجئين*** الذي عُقد على المستوى الوزاري يومي 17–18 ديسمبر/ كانون أول 2019 في قصر الأمم المتحدة بجنيف، حيث قامت بإلقاء كلمة في الجلسة العامة التي عقدت تحت عنوان "تقاسم الأعباء والمسؤوليات" أوضحت خلالها أن المنطقة العربية تشهد تزايداً غير مسبوق في أعداد اللاجئين منذ عام 2011، وأنها تستضيف وحدها ما يقرُب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم. كما قامت بعرض الجهود المبذولة من قبل الأمانة العامة في ملف اللجوء، وأكدت أن جامعة الدول العربية ستقوم ببذل أقصى جهد لدعم الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وستعمل على تقديم مختلف أشكال الدعم لدولها الأعضاء لاتخاذ خطوات فعالة نحو تطبيقه وتحقيق أهدافه.
- في إطار التحضير لاجتماع المسؤولين رفيعي المستوى الذي عقد في ديسمبر/ كانون أول 2021 لمراجعة تفعيل الاتفاق العالمي للاجئين على المستوى العالمي، نظمت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ***المشاورات الإقليمية للاتفاق العالمي للاجئين في المنطقة العربية*** وذلك يوم 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي. وقد شارك في المشاورات ممثلون عن جهات حكومية من 15 دولة عربية وتم استعراض الجهود الوطنية المبذولة والتقدم المحرز في تفعيل الاتفاق العالمي للاجئين منذ اعتماده في عام 2018. كما شارك في الاجتماع ممثلون عن أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات التنموية والمؤسسات الأكاديمية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وقدمت المشاورات فرصة للسادة المشاركين للتعرف على الجهود المبذولة من مختلف الأطراف للتشاور

بشأن الاتفاق في المنطقة العربية، والتعرف على التقدم المحرز في تفعيله، والوفاء بالتعهدات التي تم التعهد بها خلال المنتدى العالمي للاجئين في 2019، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وأيضاً طرح التحديات والعقبات التي تعيق تفعيله، والتعرف على المجالات التي تحتاج إلى دعم. وخرجت المشاورات بمجموعة من الرسائل الرئيسية التي تنضوي تحت عدد من القضايا ذات الأولوية في المنطقة العربية يمكن حصرها في ثلاث محاور رئيسية هي تقديم الدعم للاجئين، وتقديم الدعم للدول والمجتمعات المضيفة، وتعزيز الشراكات وتشجيع نهج أصحاب المصلحة المتعددين، والتي سيتم رفعها إلى اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى في ديسمبر 2021.

- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في ***اجتماع المسؤولين رفيع المستوى*** الذي نظمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يومي 14–15 ديسمبر/كانون الأول 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي، والذي يُعد أحد الأدوات الرئيسية لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق اهداف الاتفاق العالمي للاجئين. وقدمت معالي السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية كلمة مسجلة خلال الجلسة العامة للاجتماع استعرضت فيها رسائل وأولويات المنطقة العربية التي خرجت عن المشاورات الإقليمية للاتفاق العالمي للاجئين في المنطقة العربية. أتاح الاجتماع فرصة هامة لكبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الجهات المعنية لتحديد التقدم الذي تم إنجازه والتحديات، والمجالات التي تحتاج إلى دعم، كما استعرض الاحتياجات الإضافية المطلوبة لإحراز تقدم في مجال الحلول الخاصة بإعادة التوطين إلى بلدان ثالثة، وكذلك في دعم تهيئة الظروف في البلدان الأصلية للعودة الطوعية والمستدامة للاجئين بأمان وكرامة.
- في إطار التحضير للمنتدى العالمي الثاني للاجئين الذي عقد بجنيف في الفترة من 13–15 ديسمبر / كانون الأول 2023، ناقش ***الاجتماع التاسع لعملية التشاور*** الذي عقد بمقر الأمانة العامة يومي 29–30 مايو/ أيار 2023، عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي للاجئين على المستوى العالمي والإقليمي، وذلك بمشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد صدر عن الاجتماع بياناً قامت الأمانة العامة بترجمته إلى اللغة الإنجليزية ورفعه إلى المنتدى العالمي الثاني للاجئين.
- كما نظمت الأمانة العامة ***الاجتماع التشاوري الإقليمي تحضيراً للمنتدى العالمي الثاني للاجئين***، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يومي 15–16 أكتوبر/ تشرين أول 2023 بالقاهرة، وذلك بمشاركة نقاط الاتصال في عملية التشاور العربية المسئولين عن ملف اللجوء، والمسئولين عن التنسيق بشأن الاتفاق العالمي للاجئين، وممثلي الجهات المسؤولة في الدول الأعضاء عن المشاركة في المنتدى العالمي للاجئين، وممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وقد صدر عن الاجتماع وثيقة تضمنت الرسائل الرئيسية التي تم ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية ورفعها إلى المنتدى العالمي الثاني للاجئين، وإرسالها إلى بعثة الجامعة العربية في جنيف وطلب تعميمها على المجموعة العربية والاسترشاد بها عند المشاركة في أعمال المنتدى.
- وفي نفس الإطار، وتنفيذاً لخطة عمل عملية التشاور في مجال برامج بناء القدرات، نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ***ورشة عمل إقليمية حول الاتفاق العالمي للاجئين***، وذلك يومي 12–13 يونيو/ حزيران 2023 عبر تقنية الاتصال المرئي. وقد هدفت ورشة العمل إلى تقديم موجز شامل عن الاتفاق العالمي للاجئين وآليات متابعته، بما في ذلك التعهدات الحالية، وكيفية تقديم تعهدات جديدة، والتحضير للمشاركة

النشطة في المنتدى العالمي الثاني للاجئين، وتسليط الضوء على الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار المنتدى العالمي الأول للاجئين من قبل الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في المنطقة، ودعم الدول الأعضاء في الإبلاغ عن التقدم المُحرز في تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للاجئين و/أو التعهدات التي تم تقديمها في المنتدى، وكيفية تقديم هذه التقارير في المنتدى العالمي للاجئين واجتماعات المسؤولين رفيعي المستوى.

- شاركت الأمانة العامة في أعمال المنتدى العالمي الثاني للاجئين بوفد رفيع المستوى برئاسة معالي السفيرة د. هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، وعضوية السيدة وزير مفوض إيناس الفرجاني، مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة. وقد قامت الأمانة العامة بإلقاء كلمة في الجلسة العامة للمنتدى، أكدت فيها على تحمل المنطقة العربية العبء الأكبر للأزمات التي نتج عنها خروج ملايين من اللاجئين والنازحين. وأكدت أنه لا يمكن في هذا المحفل المهم المعني باللاجئين أن نغض الطرف عما يحدث لأقدم مجموعة من اللاجئين على مستوى العالم، وهم اللاجئون الفلسطينيون، من انتهاكات جسيمة لحقوقهم الأساسية وأولها وأهمها على الإطلاق "الحق في الحياة". ثم استعرضت جهودها في إطار التحضير للدورة الثانية من المنتدى العالمي للاجئين.
- قامت الأمانة العامة ***بتقديم تعهدات بشأن الاتفاق العالمي للاجئين***؛ تم الوفاء بها، وهي: "تجديد التزام جامعة الدول العربية بالعمل على توفير ظروف معيشية كريمة للاجئين" و"إطلاق الاستراتيجية العربية حول الأطفال النازحين". كما تم تقديم تعهدات جديدة في المنتدى العامل الثاني للاجئين عام 2023، وهي: (1) الالتزام بتضمين "الاتفاق العالمي للاجئين" في خطط عمل عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP التي يتم وضعها واعتمادها كل سنتين، وإدراج الموضوع على جداول أعمال الاجتماعات العادية لعملية التشاور في الأعوام التي سيتم فيها إجراء استعراضات الاتفاق العالمي للاجئين؛ (2) التحضير على المستوى الإقليمي العربي للمشاركة العربية الفعالة في المنتدى العالمي للاجئين GRF واجتماعات المسئولين رفيعي المستوى HLOM من خلال عقد اجتماعات تشاورية والخروج برسائل رئيسية لرفعها إلى هاتين الفعاليتين. وتسعى الأمانة العامة إلى الوفاء بتعهداتها بالتعاون والتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- تقوم الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتنسيق والتعاون المستمر مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استناداً إلى اتفاق التعاون الموقع بين الجانبين عام 2000، والمحدث بموجب مذكرة التفاهم الموقعة عام 2017. ويعمل الجانبان على متابعة التقدم المحرز في تنفيذ ***الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين*** الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018، ويتم ذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم الفني اللازم لهم والتحضير للمنتدى العالمي للاجئين (الذي يعقد كل 4 سنوات) واجتماعات المسئولين رفيعي المستوى (التي تعقد مرة كل سنتين في فترة ما بين المنتديات).

L.azzam